

حكم المشكل : ولما كان من الممكن إزالة خفاء اللفظ المشكل بالبحث في القرائن والأدلة ، وجب على المجتهد القيام بذلك حتى يتوصل إلى المعنى المقصود .

ومن مبهم الكلام أيضا :

المجمل : وهو اللفظ الذي لا يتضح معناه لذاته ، ولا يزول خفاؤه إلا ببيان من المتكلم ؛ فالفرق بين المشكل والمجمل أن المشكل يكون للعقل مجال في بيان معناه بالبحث في القرائن أما المجمل فلا يستطيع العقل الوصول إلى تحديد المراد منه ، فكان لابد فيه من الرجوع إلى مصدره لبيانه .

ومثال المجمل لفظ الصلاة والزكاة في قوله تعالى : ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ فإن المعنى اللغوي للصلاة هو الدعاء وللزكاة هو النماء ، وقد جاءت في لسان الشرع بمعنى خاص ولا يمكن معرفة هذا المعنى الخاص إلا من الشارع نفسه ولهذا جاءت السنة العملية والقولية ببيان المقصود من هذه الألفاظ المجملة في القرآن ، وقد أصبحت بعد هذا البيان الكافي مفسرة .

حكم المجمل :

إذا ورد في النصوص لفظ مجمل لم يكن هناك سبيل إلى توضيح معناه إلا بالرجوع إلى المتكلم به ؛ لأنه هو وحده الذي يعرف المقصود منه لعدم وجود أدلة ولا قرائن تعين على تفسيره ؛ فإذا ورد بيان المتكلم وإفيا كافيا أصبح اللفظ المجمل مفسرا وإلا صار مشكلا .

المتشابه :

هو اللفظ الذي لم يتضح معناه لذاته ، ولا توجد قرائن توضحه ولم يرد عن الشارع دليل قطعي أو ظني يوضحه .